من حيث لفظ يجمع مقدمات الدليل بالنسبة الى كل واحدة
منها جزء فالاصوليين فانهم يقولون الدليل على وجود
الصانع هو العالم والمدلول هو الصانع تعالى وتقدس
فيكون عندهم عبارة عما يستدل بوقوعه او شيء من
حالاته على وقوع غيره وعلى شيء من اوصافه على ما صرحوه
في موضعه والكلام بالنسبة الى جزئه من ذلك القبيل فانهم لا
يقال قد يكون المدلول عدميا فكيف يطلق الشيء عليه مع انه
ليس بشيء لانا نقول المراد بالشيء ههنا ما هو المشهور من
معناه اللغوي لا ما هو بمعنى الثابت اعني ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه
ولا شك ان هذا كما يصدق على الموجودات يصدق ايضا على
المعدومات او نقول ان المعدوم له شيئية في الذهن او في
العلم كما صرحه المحرر في شرحه للمقدمة البرهانية وايده
بقوله تعالى اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون واعلم
ان في هذا المقام نظرا وهو ان اللزوم بين الشيئين
عبارة عن ضرورة تحقق احدهما عند تحقق الآخر نفى هذا

هذا يلزم [illegible] ان لا ينفك تحقق العلم بالمدلول عن
تحقق العلم بالدليل اصلا فيلزم ان لا يصدق التعريف
الا على ما هو بين الانتاج من الدلائل ان حمل على اصطلاح
المنطق اما على اصطلاح الاصول فلا يصدق على دليل
اصلا وهو ظاهر انه يصدق على ما ليس بدليل عندهم
عبارة عن امثال كالاقيسة البينة الانتاج بحسب
اصطلاح الميزان فتامل وقوله وهو المدلول الاظهر انه
لا يعد من اجزاء التعريف والامارة في اللغة هي العلامة
وفي الاصطلاح عبارة عن الحجة التي يلزم من العلم بها
الظن بوجود المدلول والظان المراد بالعلم ههنا اليقين
كما ذكرنا والظن هو التصديق الراجح العاري عن الجزم
وهذا لا يصدق على غيره من الادراكات اصلا وقيل
ان هذا التعريف ليس بمنعكس لانه لا يصدق على الامارة التي
يلزم من اليقين بها الظن بعدم شيء آخر واجيب عنه
بان المراد بالوجود اعم من ان يكون ذهنيا او خارجيا

Copyright © King Saud University